



المملكة المغربية
+oXHAæt | HCoYoæθ

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
-الإسكان وسياسة المدينة-

مشروع نجاعة الأداء



مشروع قانون
المالية

2018

1.	الجزء الأول: تقديم الوزارة	5
1.	تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة	5
2.	تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018	10
3.	ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج	10
4.	تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات	11
604 :	برنامج السكنى وتاطير القطاع	11
605 :	برنامج سياسة المدينة	12
620 :	برنامج دعم وقيادة	12
5.	توزيع جهوي لاعتمادات برامج	13
6.	برمجة ميزانية لثلاث سنوات	13
2.	الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة	15
604 :	برنامج السكنى وتاطير القطاع	15
1.	ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة	15
2.	مسؤول البرنامج	16
3.	المتدخلين في القيادة	16
4.	أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج	16
605 :	برنامج سياسة المدينة	23
1.	ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة	23
2.	مسؤول البرنامج	24
3.	المتدخلين في القيادة	24
4.	أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج	24
620 :	برنامج دعم وقيادة	27
1.	ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة	27
2.	مسؤول البرنامج	27
3.	المتدخلين في القيادة	27
4.	أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج	27
3.	الجزء الثالث : محددات النفقات	33
1.	محددات نفقات الموظفين و الأعوان	33
أ.	بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية	33
ب.	توزيع نفقات الموظفين و الأعوان	34

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية34
- برنامج 604 : السكنى وتاطير القطاع.....35
- برنامج 605 : سياسة المدينة.....36
- برنامج 620 : دعم وقيادة.....36
- ملحق: البطاقات التفصيلية للمؤشرات.....39

1. الجزء الأول: تقديم الوزارة

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة

يتوفر قطاع السكنى على طاقات كبيرة للتنمية كما أن له تأثير إيجابي على الاقتصاد بشكل عام، إذ يساهم بنسبة 6.2% في الاقتصاد الوطني. كما يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من النصف في التكوين الخام للرأسمال الثابت، ويشغل ما يقرب مليون شخص سنويا.

يروم تدخل الوزارة المكلفة بالسكنى أساسا تحسين ظروف عيش الأسر عبر تيسير الولوج إلى السكن وخاصة الأسر الفقيرة وذات الدخل الضعيف، وذلك بهدف بلوغ تقليص العجز السكني.

ويتمثل هذا التدخل في محورين أساسيين: إجراءات معالجة السكن غير اللائق وإجراءات إنعاش العرض السكني.

■ إجراءات معالجة السكن غير اللائق تشمل خصوصا:

- ❖ برامج القضاء على الأحياء الصفيحية عبر برنامج "مدن بدون صفيح" الذي يمكن من تحسين ظروف العيش للأسر المعنية من خلال عمليات إعادة الإسكان للأسر و /أو إعادة الإيواء بمنح قطع أرضية؛
- ❖ برامج إعادة التأهيل الحضري التي تمكن من جهة من تسوية وضعية السكن غير اللائق عن طريق أحداث التجهيزات الأساسية (الطرق، التطهير، مختلف الشبكات) و من جهة أخرى تحسين اندماج الساكنة عبر إنجاز التجهيزات والمرافق الاجتماعية الضرورية؛
- ❖ برامج معالجة المساكن الأيلة للسقوط والأنسجة الهشة من خلال ترميم المساكن عبر عمليات التعزيز و التقوية و كذا إعادة الإيواء للأسر إذا اقتضى الأمر؛
- ❖ كل هذه البرامج تتطلب طرق خاصة ومختلفة للتدخل في كل حالة مستعصية و عبر منهجية تشاركية و محلية قوية.

■ إجراءات إنعاش العرض السكني:

تهدف إجراءات إنعاش العرض السكني إلى تلبية طلب السوق من حيث إنتاج المساكن بهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب. هذه المقاربة تركز على وجود رؤية استراتيجية للقطاع من خلال دعم وتسهيل ولوج الأسر للسكن ولا سيما ذات الدخل الضعيف من خلال تنفيذ برامج محددة تمكن من تخفيض تكاليف الإقتناء.

هذه المقاربة المعتمدة تم وضعها بتشاور مع مختلف الشركاء المعنيين في القطاع العقاري و ذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمساهمة أيضا في تطوير سوق العرض وملائمته مع خصائص الطلب.

وتتطلب الإجابة على هذه المعادلة توفر أدوات المواكبة والتأطير لتحسين ميكانيزمات ولوج السكن.

وتستند استراتيجية الوزارة في هذا الجزء على تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي من خلال وضع برامج خاصة:

■ برنامج السكن الاجتماعي الذي لا يتجاوز ثمنه 250 ألف درهم، هذا البرنامج الذي يمتد في الفترة 2010-2020 يتيح للأسر غير المالكة لسكن الحصول على سكن لائق بثمن مناسب عبر التسهيلات الضريبية والعمرانية.

■ برنامج السكن ذو القيمة العقارية المخفضة الذي لا يتجاوز سعره 140 ألف درهم، والذي يمتد في الفترة 2008-2020، مخصص بالأساس للأسر التي لا يتجاوز دخلها مرتين الحد الأدنى للأجور. يعتمد هذا البرنامج على استغلال العقار العمومي وكذلك التسهيلات الضريبية والعمرانية لتخفيض كلفة الوحدات المنتجة.

وفي إطار تنويع العرض السكني والاستجابة لحاجيات جميع الفئات الاجتماعية، يتم تنفيذ برامج أخرى من قبيل برنامج السكن المخصص للطبقة المتوسطة وبرنامج الكراء للمساكن الاجتماعية.

وتتطلب جميع هذه البرامج آليات وإصلاحات هيكلية لضمان فعالية السوق والتكيف مع الاحتياجات ومواجهة المعوقات. حيث أن أهم الآليات تهم الجانب العقاري والمالي والتأطير القانوني والتقني:

- فيما يخص الجانب العقاري، قامت الدولة بتعبئة العقار العمومي لصالح البرامج الموجهة لإنتاج سكن بثمن يتلاءم مع دخل الأسر المستهدفة. وفي هذا الصدد تمت تعبئة أكثر من 8800 هكتار منذ سنة 2003؛
- فيما يتعلق بالجانب المالي، ومن أجل تمكين الأسر ذات الدخل غير المنتظم والبسيط من الحصول على سكن لائق، أنشأت الدولة صندوق ضمان السكن (فوكاريم FOGARIM و فوكالوج FOGALOGE)؛
- وأيضاً ولتحقيق جودة الإنتاج وضمان السلامة للسكان، وابتدأت الوزارة القطاع بتأطير قانوني وتقني يضمن إنتاج يحترم المعايير والتنمية المستدامة، وذلك من خلال مواكبة شركات البناء والمتدخلين في قطاع البناء بشكل عام.

تنفذ الوزارة المكلفة بالإسكان وسياسة المدينة، أهداف البرنامج الحكومي عن طريق وضع وتتبع سياسات وبرامج حكومية نذكر منها :

أ- في ميدان السكن

- تهييء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في ميدان السكن بالوسطين الحضري والقروي؛
- السهر على تطبيق الضوابط التقنية من أجل ضمان الجودة؛
- إعداد الدراسات الاستراتيجية للقطاع؛
- تهييء وتقوية الترسانة القانونية؛
- تطوير وإنعاش قطاع العقار؛
- تهييء ميكانيزمات تمكن من تمويل السكن؛
- تشجيع العمل بمواد البناء المحلية والتكنولوجيات الحديثة؛
- التنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع؛
- التأطير التقني للفاعلين في القطاع؛
- تنظيم وتشجيع العمل التعاوني.

ب- في ميدان سياسة المدينة

- المساهمة في تهيئة شروط تنمية وتنفيذ سياسة المدينة؛
- إعداد القوانين الخاصة بالمدينة؛
- تنفيذ المشاريع الحضرية؛
- تحسين أداء ميكانزمات التدبير الحضري؛
- تشجيع ووضع التدابير الخاصة بالحكمة الجيدة من أجل الارتقاء بالتدبير الحضري؛
- تتبع البرامج المتعاقد من شأنها في إطار النهوض بالمدن الجديدة؛
- اقتراح برامج التأهيل الخاصة بالتجمعات والأحياء المساهمة في تنفيذ التخطيط الحضري.

أدوات التفعيل

أ- صندوق للتمويل كرافعة للتنفيذ

صندوق التضامن للسكن و الاندماج الحضري: تم إيداعه في سنة 2002 من أجل استقبال مداخل الضريبة على الإسمنت بالأساس، و تستعمل هاته المداخل في تمويل السكن الاجتماعي وبرامج إيواء السكن غير اللائق وكذا البرامج التي تدخل في إطار سياسة المدينة.

ب- صندوق الضمان من أجل تسهيل الولوج إلى السكن

- **ضمانة فوكاريم** : تمكن من ضمان القروض للأسر ذات الدخل المحدود و غير القار من أجل اقتناء سكن مناسب أو بناء سكن اجتماعي (إلى متم يوليوز 2017، استفادت 144.757 أسرة من ضمانة فوكاريم بمبلغ 22.54 مليار درهم)؛
- **ضمانة فوكالوج**: والموجه للأسر ذات الدخل المتوسط بالأساس (إلى متم يوليوز 2017 استفادت 33.120 أسرة من هذه الضمانة بمبلغ 9.45 مليار درهم).

ت- التعاقد بين القطاعين العام والخاص

ترتكز السياسات العامة في ميدان السكن على منهجية التدخل على تعبئة القطاع الخاص من أجل بلورة الأهداف المسطرة؛ هذا وتمكن هذه المنهجية من:

- ضبط آجال البناء و ضمان الجودة
- تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الإنعاش العقاري
- إنجاز تجهيزات القرب

ث- التأطير التقني للقطاع:

في إطار منهجيتها الرامية إلى التتبع التقني للقطاع تساهم الوزارة كذلك في تحسين عملية إنتاج السكن على مستوى الأمان و الجودة .

ج- تعبئة العقار العمومي:

من أجل تنفيذ أهداف البرنامج الحكومي و توفير الشروط الملائمة لتهيئة المدن الجديدة و محاربة السكن غير اللائق وكذا تشجيع الاستثمار في العقار يعمل القطاع على توفير العقار العمومي المناسب في تنسيق مع المتدخلين المعنيين.

ح- تفعيل سياسة المدينة:

في هذا الإطار قام القطاع بتدابير عديدة، نذكر منها توسيع نطاق استعمال صندوق التضامن للسكن ليضم الاندماج الحضري كذلك وتهيء قانون الدور الآيلة للسقوط والتجديد الحضري وكذا إحداث وكالة خاصة بالتجديد الحضري.

خ- تقوية الترسانة القانونية:

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بمراجعة و تحيين النظام القانوني للقطاع كما تقوم بإعداد عدد من القوانين تمكن من التكيف مع حاجيات القطاع.

الأهداف الاستراتيجية

المهام الموكلة لقطاع الإسكان وسياسة المدينة تهدف إلى تحقيق التحديات والالتزامات الحكومية، ومن بين أهم الأهداف الاستراتيجية ذات أولوية نذكر ما يلي :

- تخفيض العجز السكني من خلال تكثيف وتنويع العرض؛
- تفعيل سياسة المدينة؛
- تأهيل القطاع وتأطيره؛
- تطوير الحكامة، وتعزيز الشفافية، وإضفاء الطابع الأخلاقي على الخدمة العامة، وتنمية الموارد البشرية.
- ذلك من أجل بلورة أربع تحديات :
- تخفيض العجز السكني؛
- تحسين ظروف سكن الأسر؛
- محاربة السكن غير اللائق؛
- تنظيم القطاع العقاري.

أهم البرامج

برنامج مدن بدون صفيح

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف عيش 391 ألف أسرة قاطنة بدور الصفيح في 85 مدينة ومراكز حضرية. وبفضل هذا البرنامج تمكنت 258 ألف أسرة من الاستفادة كما تم الإعلان عن 58 مدينة بدون صفيح . ومن بين نتائج هذا البرنامج، فقد تمكن المستفيدين من الحصول على بيئة معيشية صحية تضمن لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (97.5% من الأسر المستفيدة عبرت عن شعور بالاستقرار في السكن المكتسب من خلال برنامج "مدن بدون صفيح"). كما أعرب أكثر من 84% من المستفيدين عن ارتياحهم لموقع إعادة الإسكان أو الإيواء، و 92.7% من المستفيدين راضون عن العلاقات بين الجيران والمحيط السكني. و مكن كذلك هذا البرنامج المستفيدين بأن يصبحوا مالكين لشققهم وذلك بنسبة تصل إلى 92.5% . ويقدر المعنيون بأن المساكن المكتسبة لها قيمة مضافة قدرها 5 أضعاف سعر السكن الأول.

من ناحية أخرى، فإن المسافة المتوسطة المسجلة إلى المدارس أو مراكز التدريب المهني هي حوالي 1.8 كلم، مما ساهم في المحافظة على معدلات حضور المدرسة أو مركز التدريب المهني بمستويات تتجاوز 96% للأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 15 سنة.

برنامج السكن منخفض التكلفة

❖ برنامج يتعلق بإنجاز 130 ألف وحدة سكنية لفائدة الأسر ذات الدخل الذي يقل عن 2 x الحد الأدنى للأجور SMIG (مساحته ما بين 50 و60 متر مربع وبكلفة لا تتعدى 140 ألف درهم).

برنامج السكن الاجتماعي 250 ألف درهم

❖ برنامج يتعلق بإنجاز 300 ألف وحدة سكنية إلى متم سنة 2020 لفائدة الأسر غير الممتلكة لسكن رئيسي (مساحته ما بين 50 و80 متر مربع).

برنامج سكن الفئات المتوسطة

❖ سكن لفائدة الأسر غير الممتلكة لسكن رئيسي ذات دخل صافي لا يتعدى 20 ألف درهم (ثمن البيع لا يتعدى 6 آلاف درهم للمتر مربع دون احتساب القيمة المضافة ومساحته ما بين 80 و150 متر مربع).

إحداث مدن جديدة

تساهم المدن الجديدة في تخفيض الضغط على المدن الكبرى من جهة وكذا على دعم الاستثمارات في العقار من جهة أخرى عبر عرض أراضي وعقارات تلائم الطلب. المتوخى من استراتيجية إحداث مدن جديدة يتلخص في ما يلي :

- إحداث منتوجات سكنية متنوعة ومختلفة تتماشى مع القدرات المالية لمختلف الشرائح الاجتماعية؛
- تنظيم واستباق التطور الحضري المرتقب؛
- تشجيع الانعاش العقاري من طرف الخواص مع تطوير الشراكة ما بين القطاعين الخاص والعمومي؛
- إحداث إطار عيش يستجيب لمعايير التنمية المستدامة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018

جدول 1 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	(قانون المالية لسنة 2017) الميزانية العامة	(مشروع قانون المالية لسنة 2018) الميزانية العامة	مشروع قانون المالية (الميزانية العامة) لسنة 2018 / قانون المالية (الميزانية العامة) لسنة 2017
الموظفون	0	171 214 000	0
المعدات والنفقات المختلفة	0	134 190 000	0
الاستثمار	0	521 752 000	0
المجموع	0	827 156 000	0

جدول 2 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال
خصوصية المتوقعة حسب الفصول

مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2018	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	الفصل
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2018	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2018	مشروع قانون المالية لسنة 2018	
					171 214 000	الموظفون
			0	0	134 190 000	المعدات و النفقات المختلفة
			0	0	521 752 000	الاستثمار
2 827 156 000	0	2 000 000 000	0	0	827 156 000	المجموع

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (2018 مشروع قانون المالية لسنة)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)	البرامج
	مشروع قانون المالية لسنة % 2018 / قانون المالية لسنة 2017	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة		
0	49 752 000	116 040 000	171 214 000	0	دعم وقيادة
0	236 000 000	14 650 000		0	السكنى وتاطير القطاع
0	236 000 000	3 500 000		0	سياسة المدينة
0	521 752 000	134 190 000	171 214 000	0	المجموع

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانية

مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2018	حسابات المرصدة لأمر خصوصية 2018		مرافق الدولة المسيرة بصورة 2018		الميزانية العامة 2018	البرامج
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2018	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2018	مشروع قانون المالية لسنة 2018	
337 006 000					337 006 000	دعم وقيادة
250 650 000					250 650 000	السكنى وتأطير القطاع
239 500 000					239 500 000	سياسة المدينة
827 156 000					827 156 000	المجموع

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 604 : السكنى وتأطير القطاع

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
1 500 000	0	1 500 000	دراسات عامة للسكنى
7 950 000	0	7 950 000	الجودة والمعييرة
2 100 000	0	2 100 000	الإنعاش العقاري
3 100 000	0	3 100 000	تأطير القطاع
236 000 000	236 000 000	0	مساهمات وتحويلات

برنامج 605 : سياسة المدينة

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
3 500 000	0	3 500 000	دراسات
236 000 000	236 000 000	0	مساهمات وتحويلات

برنامج 620 : دعم وقيادة

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
500 000	0	500 000	دراسات
10 508 000	5 338 000	5 170 000	تعاون واتصال ونظم معلوماتية
1 000 000	1 000 000	0	إعانات و تحويلات
200 000	0	200 000	التأطير القانوني للقطاع
1 000 000	0	1 000 000	إعانة التسيير للوكالة الوطنية للتجديد الحضري و تأهيل المباني الأيلة للقسوط
6 000 000	0	6 000 000	مساعدة للأعمال الإجتماعية
146 584 000	43 414 000	103 170 000	دعم المهام

5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج

جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

المجموع	الميزانية العامة		الجهات
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
28 446 300	28 000 000	446 300	جهة درعة - تافيلالت
57 877 600	57 000 000	877 600	جهة الشرق
7 221 100	6 000 000	1 221 100	جهة العيون - الساقية الحمراء
24 672 600	24 000 000	672 600	جهة بني ملال - خنيفرة
86 965 900	85 000 000	1 965 900	جهة الدار البيضاء - سطات
171 674 800	49 752 000	121 922 800	المصالح المشتركة
10 730 000	10 000 000	730 000	جهة سوس - ماسة
92 220 200	91 000 000	1 220 200	جهة فاس - مكناس
6 834 600	6 000 000	834 600	جهة الداخلة - واد الذهب
43 582 300	42 000 000	1 582 300	جهة الرباط - سلا - القنيطرة
59 145 300	58 000 000	1 145 300	جهة طنجة تطوان - الحسيمة
42 506 300	42 000 000	506 300	جهة كلميم - واد نون
24 065 000	23 000 000	1 065 000	جهة مراكش - أسفي
655 942 000	521 752 000	134 190 000	المجموع

6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات

جدول 9: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2018	قانون المالية للسنة 2017	
210 882 445	192 627 722	171 214 000	0	نفقات الموظفين
134 190 000	134 190 000	134 190 000	0	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
521 752 000	521 752 000	521 752 000	0	نفقات الاستثمار
866 824 445	848 569 722	827 156 000	0	المجموع

جدول 10: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات

المرصدة لأمر خصوصية

الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2018	قانون المالية للسنة 2017	
0	0	0	0	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
2 000 000 000	2 000 000 000	2 000 000 000	0	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية

جدول 11 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2018-2020 حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2018	قانون المالية للسنة 2017	
				السكنى وتاطير القطاع
250 650 000	250 650 000	250 650 000	0	الميزانية العامة
			0	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
1 670 000 000	1 670 000 000	1 670 000 000	0	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
				دعم وقيادة
337 006 000	337 006 000	337 006 000	0	الميزانية العامة
			0	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
0	0	0	0	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
				سياسة المدينة
239 500 000	239 500 000	239 500 000	0	الميزانية العامة
			0	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
330 000 000	330 000 000	330 000 000	0	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تعتمد استراتيجية قطاع السكن على وضع برامج لتقليص العجز السكنى وتحسين ظروف عيش الأسر وكذا تنويع العرض وملاءمته مع حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف تقوم الوزارة بإعداد دراسات لتشخيص الوضعية القائمة مع تقييم ما تم اتخاذه من إجراءات من قبل، وذلك بغية التوفر على رؤية واضحة لواقع القطاع وتحديد مسالك التدخل المناسبة.

في هذا الإطار، تقوم الوزارة باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الممكنة لتيسير ولوج الأسر إلى السكن من خلال القضاء على السكن غير اللائق بجميع أشكاله وتنويع العرض السكنى، الشيء الذي مكن من المساهمة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب وخلق دينامية في السوق العقارى.

وتتمثل هاته الإجراءات أساسا في اعتماد مجموعة من البرامج المتعلقة بكل من القضاء على دور الصفيح وتأهيل المجال الحضري وكذا معالجة السكن غير القانونى. وهي إجراءات تتطلب لا شك الدقة والخبرة اللازمتين في اتخاذه، على اعتبار أن عملية التدخل يجب أن تتناسب وخصوصية الموقع أو البرنامج، أي بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بإعادة الإيواء أو إعادة الإسكان أو التأهيل ورد الاعتبار عبر إنجاز التجهيزات والمرافق.

وفيما يتعلق بالتأطير التقنى لهاته البرامج تحرص الوزارة على ضرورة توفر سكن لائق بمواصفات ومعايير تضمن الجودة والسلامة في البناء مع توفير كذلك شروط السلامة أثناء الإنجاز، وذلك حماية لسلامة كل من مستعملي السكن والمتدخلين في ورش البناء.

يعتبر العقار من بين العناصر الأساسية التي يجب استحضارها في مختلف الأوراش والبرامج السكنية ذات الأولوية. فالعقار يمثل المادة الأساسية للتهيئة والاستثمار في مجال البناء. ولأجل تقوية التدخل العمومى في مجال إنتاج السكن الاجتماعى، فإن القطاع السكنى مطالب ببذل الجهود اللازمة لتعبئة العقار الملائم لتنفيذ مختلف السياسات العمومية في مجال السكن، على أساس أن تواكب هذه المقاربة بمستويين من الإجراءات، مستوى قبلى مرتبط بتقييم الحاجيات الحقيقية العقارية في إطار تشاورى وتنسيقى مع جميع المتدخلين، ومستوى بعدى مرتبط بتقييم استعمالات العقار العمومى المعبأ.

وبالإضافة إلى ذلك، ولتشجيع إنتاج السكن و تعبئة العقار العمومى أو الخاص المستجيب للاحتياجات المحددة، تعمل الوزارة على تأطير ومتابعة التعاونيات والجمعيات السكنية من أجل تطوير عمليات الإنعاش العقارى القانونى والمنظم في إطار تشاركى بين مجموعات من الأشخاص الذاتيين أو المعنويين.

2. مسؤول البرنامج

المسؤول عن برنامج " السكنى وتأطير القطاع" هو مدير السكنى

3. المتدخلين في القيادة

الفاعلون المتدخلون في برنامج "السكنى وتأطير القطاع" هم :

- مدير السكنى
- مديرة الإنعاش العقاري
- مديرة الجودة والشؤون التقنية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.604 : محاربة السكن الغير اللائق وتحسين ظروف عيش الساكنة

يعتبر قطاع الإسكان أحد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية، نظرا لدوره في إنتاج السكن اللائق والإسهام في تحسين ظروف السكن والتنمية الحضرية. ومن هذا المنطلق، حددت الحكومة أهدافها المتمثلة في تخفيض العجز السكني والتعجيل بمكافحة السكن غير اللائق بمختلف أشكاله من خلال تنويع العرض السكني عبر برامج إعادة الإسكان وإعادة الايواء و إعادة الهيكلة، إضافة إلى التأهيل الحضري و ذلك بهدف الحد من الهشاشة ومنع انتشار السكن غير اللائق بثتى أنواعه.

المؤشر 1.1.604 : القضاء على السكن الغير اللائق

يمكن قياس التغير السنوي لهذا المؤشر من تقييم فعالية المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة السكن غير اللائق، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1.

ويمكن تحصيل قيمة هذا المؤشر من خلال عدد الأسر المستفيدة من العمليات التي تهدف إلى القضاء على السكن غير اللائق (سواء على المستوى الجهوي أو الوطني)

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنجاز	الوحدة
		1	1	1	0,77		%

1. توضيحات منهجية

يتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي:

- البسط: عدد الأسر التي تمت معالجة وضعيتها فعلياً؛
- المقام: عدد الأسر المقرر معالجة وضعيتها.

2. مصادر المعطيات

- يتم تجميع المعطيات عن طريق المصالح الجهوية والمحلية، وكذلك اللجان المحلية لتتبع برامج القضاء على السكن غير اللائق؛
- الدراسات المنجزة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- المديرية الجهوية والإقليمية للإسكان وسياسة المدينة ومجموعة التهيئة العمران.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- صعوبة تقييم مجالات إعادة الهيكلة في ظل غياب خرائط جغرافية واضحة تحدد كافة المناطق السكنية، وكذا أحياء السكن غير اللائق؛
- الصعوبات الكامنة في تحديد عدد الأسر التي يتعين معالجة وضعيتها سنوياً، فيظل غياب برمجة قبلية مع مختلف المتدخلين المعنيين ببرامج محاربة السكن غير اللائق

4. تعليق

يهم هذا المؤشر مختلف أشكال السكن غير اللائق (دورالصفوح، أحياء السكن غير القانوني والناقص التجهيز، الدور الآيلة للسقوط).

ونظراً لصعوبة وضع برمجة سنوية دقيقة (في ظل غياب نظام معلوماتي لتوحيد قواعد البيانات مع المؤسسة المكلفة بالإنجاز) وكذلك الطابع الاستعجالي الذي تكتسيه بعض العمليات (كحالة البرامج الاستعجالية...)، فإنه يمكن تعديل هذا المؤشر خلال السنة أو على مر السنين.

ويمكن تقييم هذا المؤشر حسب التقسيم الجغرافي (الوطني، الجهة، الإقليم، الجماعة) وبحسب طبيعة الحي (مهيكّل أو غير مهيكّل، أو في طور إعادة الهيكلة). كما أن ارتفاع هذا المؤشر نحو القيمة 1 يعطي دلالة إيجابية حول نجاعة هذا البرنامج.

ولحساب هذا المؤشر، من الضروري تحديد سنة مرجعية (سنة أساس) يجري التقييم من خلالها بالإضافة إلى ثلاث سنوات من التنبؤات للتحقق من فعالية المؤشر بمرور الوقت.

الهدف 2.604 : تقليل العجز في السكن

يقدر العجز السكني سنة 2016 بحوالي 460 ألف وحدة. تشير الإحصائيات إلى ضرورة توفير حوالي 1.4 مليون مسكن بمختلف أنواعه في مّتم سنة 2020 لتغطية الطلب الوطني على السكن . يتعلّق الأمر إذن بضرورة توفير السكن للأسر القاطنة بدور الصفيح والأسر القاطنة في السكن البدائي بما يمثل حوالي 43% من الاحتياجات المتراكمة (585 ألف وحدة)، تعويض السكن العتيق (4% من الاحتياجات العامة) والاستجابة لسكن الأسر الحديثة التكوين و المقدر ب 707.700 سكن، حوالي 52% من الطلب الوطني.

لتوفير هذا الطلب على السكن، تشير التوقعات إلى ضرورة إنتاج حوالي 1.16 مليون مسكن في الخمس السنوات المقبلة.

يتعلق الأمر بتقليص عجز 2016 ب 50% ليصل لما يقارب 200 ألف وحدة في أفق 2021.

- 2016 : قدر العجز ب460 ألف وحدة ؛
- 2017 : قدر العجز ب400 ألف وحدة ؛
- 2018 : قدر العجز ب350 ألف وحدة ؛
- 2019 : قدر العجز ب300 ألف وحدة ؛
- 2020 : قدر العجز ب250 ألف وحدة ؛
- 2021 : يتوقع أن يتقلص عجز 2016 ب 50% ليصل لما يقارب 200 ألف وحدة

المؤشر 1.2.604 : العجز في السكن

العجز السكني يضم محورين : العجز في السكن والعجز في التجهيز.

العجز في السكن ينقسم إلى :

- دور الصفيح والسكن البدائي؛
- السكن المهدد بالانهيار ؛
- السكن الغير الصحي المتفرق ؛

■ تساكُن الأسر.

والعجز في التجهيز يضم المساكن المتواجدة في الأحياء غير القانونية والتي تحتاج إعادة الهيكلة فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء وشبكة الماء الصالح للشرب وشبكة التطهير.

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 إنجاز	الوحدة
2016	200000	250000	300000	350000	400000		عدد

1. توضيحات منهجية

$$Dt = MBt + MHMRt + MHNrt + MCt$$

مع :

Dt: العجز السكني في السنة t
MBt: الأسر القاطنة بدور الصفيح في السنة t
MHMRt: الأسر القاطنة في السكن المهدد بالانهيار في السنة t
MHNrt: الأسر القاطنة في السكن غير اللائق في السنة t
MCt: الأسر التي تتشارك نفس السكن في السنة t

2. مصادر المعطيات

المديريات الجهوية للإسكان وسياسة المدينة و مديريةية الإسكان بالنسبة لمعطيات السكن الغير الصحي ؛ المندوبية السامية للتخطيط بالنسبة لمعطيات التساكن

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- صعوبة الحصول على العدد الدقيق المتبقى من دور الصفيح ؛
- صعوبة الحصول على العدد الدقيق للأسر القاطنة في السكن غير اللائق ؛
- صعوبة الحصول على العدد الدقيق للأسر التي تتشارك نفس المسكن ؛ صعوبة الحصول على عدد المساكن التي هذا المؤشر يتم احتسابه على الصعيد الوطني يجب تهديمها سنويا ؛ صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة

4. تعليق

بالمؤشر على المستوى الجهوي

الهدف 3.604 : تنويع عرض السكن

في إطار السياسة التي وضعتها حكومة جلاله الملك والرامية إلى تقليص العجز السكني، تبنت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مجموعة من التدابير من أجل تمكين مختلف الفئات الاجتماعية وخاصة ذات الدخل المحدود من الحصول على سكن.

ولهذا الغرض تم إعداد برنامج السكن الاجتماعي 250 ألف درهم الذي تمتد مدة تفعيله من 2010 إلى متم 2020 من أجل تقليص العجز السكني و تمكين الأسر من اقتناء سكن، ويعد القطاع الخاص هو المستثمر الرئيسي بهذا المنتج. إلى جانب ذلك ومن أجل المشاركة في استراتيجيات التنمية المحلية ومحاربة الفقر و الهشاشة وكذا المساهمة في سياسة السكن بالعالم القروي، قامت هذه الوزارة بوضع منتج سكني ب 140 ألف درهم مخصص للفئات التي لا يتعدى دخلها (2) مرتين الحد الأدنى للدخل. يبقى القطاع العام هو المستثمر الرئيسي في هذا البرنامج الذي تمتد مدة تفعيله من 2008 إلى غاية 2020.

وقد حظيت هذه البرامج بدراسة تقييمية سمحت بتحديد التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لها و كذا السبل الممكنة لتقويمها.

علاوة على ذلك، بادرت الوزارة إلى تنويع العرض السكني عن طريق تخصيص منتج جديد خاص بالفئة المتوسطة التي لا يتعدى دخلها الشهري الخالص 20 ألف درهما بكلفة لا تتعدى 7200 درهما للمتر المربع ومساحة محددة بين 80 و 150 مترا مربعا

المؤشر 1.3.604 : إنتاج السكن الاجتماعي

يمكن هذا المؤشر من تقييم القدرة على إنتاج السكن الاجتماعي بنوعيه، وبذلك تقدير الخصائص المرتبط به:

- السكن الاجتماعي ب 250 ألف درهم؛
- السكن المنخفض التكلفة 140 ألف درهم.

التباين السنوي لهذا المؤشر سيمكن من تقييم مدى الاستجابة للاحتياجات الحقيقية مقارنة مع نسبة الإنتاج.

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنجاز	الوحدة
		0,36	0,35	0,37	0,33		%

1. توضيحات منهجية

طرق حساب المؤشر:

- ❖ البسط: عدد الوحدات السكنية المنجزة فعليا
- ❖ المقام : الاحتياجات السنوية

2. مصادر المعطيات

قاعدة المعلومات الخاصة بتدبير برامج السكن الاجتماعي.

المديريات الجهوية والإقليمية للوزارة، التمثيليات الجهوية لشركة العمران، المنعشون العقاريون.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر هو رهين ب:

- ❖ برمجة وتخطيط المنعشين العقاريين الخواص؛
- ❖ الإجراءات من أجل مواكبة المنتج (تحفيزات جبائية وعمرانية، تعبئة العقار العمومي، ...)

4. تعليق

يتم تقييم هذا المؤشر على المستوى الوطني والذي يهيم منتوجي السكن الاجتماعي (250 ألف درهم و140 ألف درهم).

الهدف 4.604 : تحسين نوعية البناء من خلال تعزيز الترسنة الفنية والتنظيمية، وكذلك تطوير قدرات القدرة التنافسية للشركات العاملة في القطاع العقاري المغربي.

إن تقليص العجز السكني لا يتطلب فقط إعداد القوانين وتوفير العقار، بل يتطلب أيضا التأطير التقني للقطاع الذي يمكن من توفير سكن لائق وفقا للمعايير والضوابط الجاري بها العمل.

ومن هذا المنطلق تعمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على التأطير التقني لقطاع البناء بهدف تحسين عملية الإنتاج السكني من حيث السلامة، والجودة، والاستدامة. كما تشرف على تأطير المهنيين من خلال مجموعة من الأوراش لتلبية الاحتياجات التقنية والتنظيمية، وعلى وجه الخصوص:

إصلاح وتحديث الترسنة القانونية والتقنية بوضع مراجع تقنية وتنظيمية تروم ضبط وتنظيم قطاع البناء. وفي هذا الإطار، شرعت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في إطلاق عدة مشاريع منها:

- مشروع قانون يتضمن أحكاما متنوعة تتعلق بالبناء (مشروع مدونة البناء)؛
- ضابطة البناء المضاد للزلازل RPS2000 إصدار؛ 2011
- ضابطة البناء بالطين المضاد للزلازل RPCT2011؛
- ضابطة العزل الصوتي في البنائات؛
- تحيين المواصفات العامة للهندسة المعمارية؛

■ ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للمباني.

تعزيز الكفاءة المهنية وتنظيم القطاع من خلال :

- تعزيز دور المعايير؛
- مواكبة تقدم الفاعلين الاقتصاديين في المغرب والمساهمة في حماية المستهلك؛
- وضع نظام تصنيف وترتيب المقاولات الفاعلة في قطاع البناء؛

النهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في مجال البناء لتخفيض استهلاك الطاقة وتوفيرها على المدى القصير والمتوسط والطويل

المؤشر 1.4.604 : المعايير

يمكن هذا المؤشر من تتبع عدد المعايير المنتجة كل سنة وذلك من أجل تقييم نسبة مواكبة الفاعلين الاقتصاديين المغاربة في المنهجية التنموية لأعمالهم.

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنجاز	الوحدة
		50	50	50	40		عدد

1. توضيحات منهجية

طرق الحساب: عدد المعايير المنتجة

2. مصادر المعطيات

❖ مديرية الجودة والشؤون التقنية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يعتمد هذا المؤشر على:
❖ عدد المعايير المنتجة

4. تعليق

المؤشر 2.4.604 : عدد المقاولات المصنفة والمرتبطة في قطاع الإسكان

يتيح لنا هذا المؤشر تتبع تطور المقاولات المنضمة العاملة في قطاع الإسكان ورصد الزيادة في عدد المقاولات المصنفة والمرتبطة وفقا لنظام تصنيف وترتيب المقاولات العاملة في قطاع الإسكان .

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنتاج	الوحدة
		300	250	250	236		عدد

1. توضيحات منهجية

طرق الحساب:

❖ عدد المقاولات المصنفة والمرتبطة في قطاع الإسكان.

2. مصادر المعطيات

مديرية الجودة والشؤون التقنية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يعتمد هذا المؤشر على:

- عدد المقاولات المصنفة والمرتبطة في قطاع الإسكان.
- العدد الإجمالي للمقاولات العاملة في قطاع الإسكان.

برنامج 605 : سياسة المدينة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

سياسة المدينة هي سياسة عمومية أفقية وتضامنية تهدف إلى محاربة كل أشكال الإقصاء الاجتماعي والمجالي وتعزيز الإدماج الحضري لسكانة الأحياء المهمشة عن طريق الولوج إلى الخدمات ومرافق القرب والتشغيل. وتطمح كذلك إلى تنمية مدن شاملة ومنتجة وتضامنية ومستدامة. إنها سياسة بين وزارية مندمجة ومتعددة الشراكات وتعاقدية وتشاورية.

ترتكز سياسة المدينة على أجراء برنامج للتدخل و اتخاذ التدابير التي من شأنها تعزيز نمط الحكامة، حيث تقوم الدولة والجماعات الترابية بدور صاحب المشروع فيما يخص مشاريع التنمية المحلية، بشراكة مع القطاع الخاص و المجتمع المدني و غيرهما من الفاعلين المحليين الآخرين، و ذلك في إطار رؤية مشتركة و تدخلات متشاور بشأنها و أولويات محددة.

تهدف سياسة المدينة إلى:

- ❖ تقوية دور المدن كأقطاب للتنمية منتجة للثروة و مناصب الشغل ؛
- ❖ الرفع من قدرات الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي و السكني للمدن؛
- ❖ إعادة تأهيل المدن التاريخية؛
- ❖ بعث الحيوية في الفضاءات الحضرية التي تراجعت قدراتها التنافسية؛
- ❖ تحسين إطار الحياة بالمناطق الحضرية التي تعرف نقصا في السكن و التجهيزات و ضعف معدل الولوج للمرافق الحضرية؛
- ❖ إنعاش استدامة المدن.

2. مسؤول البرنامج

المسؤول عن برنامج "سياسة المدينة" هو مدير سياسة المدينة

3. المتدخلين في القيادة

الفاعلين المشرفين على برنامج "سياسة المدينة" هو: مدير سياسة المدينة

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.605 : مرافقة المدن والمراكز الحضرية الجديدة

- ❖ تقوية دور المدن كأقطاب للتنمية منتجة للثروة و مناصب الشغل لأكبر عدد ممكن من الأشخاص؛
- ❖ الرفع من قدرات الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي و السكني للمدن؛
- ❖ إعادة تأهيل المدن التاريخية؛
- ❖ بعث الحيوية في الفضاءات الحضرية التي تراجعت قدراتها التنافسية؛
- ❖ تحسين إطار الحياة بالمناطق الحضرية التي تعرف نقصا في السكن و التجهيزات و ضعف معدل الولوج للمرافق الحضرية؛
- ❖ إنعاش استدامة المدن

المؤشر 1.1.605 : المعامل المالي

❖ تعريف المؤشر: يقيس مؤشر "المعامل المالي" مستوى إشراك الفاعلين في تمويل مشاريع سياسة المدينة

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 إنجاز	الوحدة
		2700000	2600000	2400000	11500000		درهم

1. توضيحات منهجية

❖ طريقة الحساب
المعامل المالي = (الكلفة الإجمالية للمشاريع - المساهمة المالية للوزارة) / (المساهمة المالية للوزارة)
كلما ارتفعت قيمة مؤشر "المعامل المالي"، زاد مستوى إشراك الفاعلين في تمويل مشاريع سياسة المدينة.

2. مصادر المعطيات

مديرية سياسة المدينة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

بشكل عام، يلخص مؤشر "المعامل المالي" مدى إشراك الفاعلين في تمويل مشاريع سياسة المدينة غير أن قيمته تتغير حسب حجم ومستوى التدخل.

4. تعليق

كل درهم تستثمرها لوزارة في إطار مشروع سياسة المدينة يستلزم مساهمة مالية من الشركاء بحجم قيمة مؤشر "المعامل المالي".

في بعض الحالات، تهم اتفاقية التمويل المؤشر عليها تعبئة المساهمة المالية للوزارة فقط، بحيث أن تكلفة المشروع تساوي المساهمة المالية للوزارة. في هذه الحالة يتم الأخذ بعين الاعتبار التكلفة المدرجة في اتفاقية الشراكة، إن وجدت، لحساب قيمة مؤشر "المعامل المالي".

مكن إدماج أربعة مشاريع قدمت أمام أنظار جلالة الملك محمد السادس بشأن إقليم القنيطرة من الرفع بشكل ملحوظ من قيمة المعامل المالي لسنة 2017، حيث بلغت الكلفة الإجمالية لهاته المشاريع 7415 مليون درهم ومساهمة مالية للوزارة قدرها 260 مليون درهم

المؤشر 2.1.605 : إنجاز مشاريع سياسة المدينة

تعريف المؤشر: هذا المؤشر يقيس مستوى إنجاز المشاريع التي تم إطلاقها في إطار سياسة المدينة استنادا الى المعطيات المالية

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 إنجاز	الوحدة
		80	70	60	39,9		%

1. توضيحات منهجية

المؤشر يهم اتفاقيات التمويل التي المتوقع انتهاء تاريخ سريان مفعولها خلال السنة المعنية (2017).

طريقة الحساب:

- مؤشر إنجاز مشاريع سياسة المدينة = المساهمة المالية للوزارة التي تم صرفها/المساهمة الاجمالية للوزارة.
- مؤشر إنجاز مشاريع سياسة المدينة = 100 % يعني أنه تم إنجاز المشاريع في الأجل.

2. مصادر المعطيات

مديرية سياسة المدينة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

مؤشر إنجاز مشاريع سياسة المدينة يخص بشكل حصري مستوى إنجاز مجالات التدخل المدرجة في المشروع و الممولة من طرف الوزارة ولا يشمل تلك التي يمولها الشركاء الآخرون؛

كما ان صرف المساهمة المالية للوزارة في سياق مشروع سياسة المدينة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوتيرة الفعلية لتنفيذ المشاريع المخططة وقدرة صاحب المشروع المفوض على الوفاء بالتزاماته.

مؤشر إنجاز مشاريع سياسة المدينة لسنة 2017 يأخذ بعين الإعتبار طلبات صرف المساهمة المالية للوزارة التي سيتم الإستجابة لها إلى حدود نهاية السنة.

4. تعليق

برنامج 620 : دعم وقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يساهم هذا البرنامج بشكل أفقي في أجراًة البرامج الأخرى التي تدخل في صلب مهام واختصاصات الوزارة كما ينظم وظائف الدعم. ويروم هذا البرنامج تحسين الحكامة على مستوى الوزارة من أجل ترشيد الموارد البشرية والمالية وتحسين التدبير المؤسسي للإدارة المركزية والمؤسسات التابعة للوزارة.

تتجلى أهمية برنامج "الدعم و القيادة" بصفته برنامجاً للدعم و المواكبة لباقي هياكل الوزارة، لا سيما على مستوى التدبير الفعال للموارد البشرية للوزارة، الشيء الذي يضمن نجاح مختلف الأوراش المتعلقة باستراتيجية قطاع السكنى..

وبالتالي فإن التنفيذ الجيد لاستراتيجية الوزارة والأثر الإيجابي لنشاطها على التنمية الاقتصادية للمملكة يرتكز على إعداد مشروع طموح لتحديث وإصلاح الإدارة.

وفي هذا السياق، يرمي هذا البرنامج الى تحديث تقنيات الإدارة من خلال ترشيد تدبير مواردها البشرية والمادية واللوجستيكية اعتماداً على استخدام التكنولوجيا الحديثة كخيار استراتيجي.

2. مسؤول البرنامج

المسؤول عن برنامج " الدعم والقيادة " هو مدير الموارد البشرية والشؤون المالية والعامة.

3. المتدخلين في القيادة

المتدخلين في برنامج "دعم وقيادة" هم :

- مدير الموارد البشرية والشؤون المالية والعامة.
- مديرة التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية.
- مدير الشؤون القانونية.
- الكاتب العام للمجلس الوطني للإسكان

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

تتمثل أهم أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

الهدف الأول : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

الهدف الثاني : تحسين تدبير المكتبيات

الهدف الثالث : تعزيز و تطوير مهارات الموارد البشرية

الهدف 1.620 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.1.620 : نجاعة تدبير الموارد البشرية

يبين هذا المؤشر قسمة عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية على مجموع موظفي الوزارة. و يعكس هذا المؤشر درجة عقلنة وظيفية تدبير الموارد البشرية على مستوى الوزارة.

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنجاز	الوحدة
		7,74	8,42	8,59	8,26	8,21	%

1. توضيحات منهجية

البسط: عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية (على الصعيد المركزي والجهوي)
المعيار المعتمد بالنسبة لمصالح الشؤون الإدارية و المالية على مستوى الجهات و الأقاليم و هو على التوالي 2 و 1.
المقام : مجموع الموظفين المدبرين

2. مصادر المعطيات

قسم تدبير الموارد البشرية و تنمية الكفاءات

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

صعوبات تقويم الأعداد الإجمالية للموظفين إن على المستوى المركزي و الجهوي

4. تعليق

منحى التغير المنشود بالنسبة للمؤشر هو الانخفاض أخذا بعين الاعتبار الاختيار الاستراتيجي لسياسة تدبير الرأسمال البشري على مستوى القطاع و التي تروم ترشيد تدبير الموارد البشرية و مواصلة تدعيم المهنية و الحرفية في إنجاز البرامج التقنية.

هذا المؤشر يمكن من تقويم عدد الموظفين المسؤولين و المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الإجمالي للموظفين.

الهدف 2.620 : تحسين تدبير المكتبات

المؤشر 1.2.620 : نجاعة تدبير المكتبيات

يقيس هذا المؤشر الكلفة السنوية المتوسطة لكل آلة حاسوب ضمن حظيرة معنية للحواسيب، و هو ما يتأتى بقسمة مجموع النفقات السنوية المخصصة القتناء المعدات المعلوماتية على عدد آلت الحاسوب.
التعريف: التكلفة المتوسطة السنوية لوحدة مكتبية على مجموع الوحدات .

وحدة القياس: درهم/وحدة مكتبية.

هذا المؤشر يقيس التكلفة المتوسطة السنوية لوحدة مكتبية من مجموع الوحدات المكتبية يمكن من حساب خارج مجموع المصاريف السنوية بالنسبة لعدد الوحدات المكتبية على عدد الوحدات المكتبي

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 إنتاج	الوحدة
		7008	7008	7008	7008	887 6	درهم

1. توضيحات منهجية

عملية حساب هذا المؤشر تتم كالتالي :

■ البسط: مجموع نفقات المكتبيات بما في ذلك مشتريات الحواسيب و الطابعات و المواد المستهلكية، وتكاليف صيانة الأجهزة...و تستثنى خدمة الانترنت و الولوج و القامة...

■ المقام: عدد مناصب المكتبيات. مصادر المعطيات: يتم تجميع المعلومات من خلال الصفقات العمومية المنجزة سنويا لشراء المعدات المكتبية و المواد المستهلكية و كذا تكاليف صيانة الأجهزة خلال السنة، و ذلك فيما يخص المديرية المركزية فقط. أساليب تأويل المؤشر: متوسط تكلفة منصب المكتبيات يقدر ب 2500 درهم سنويا. هذه التكلفة تتغير حسب سياسة الاستغلال، و المعدات المكتبية المعدة لحظيرة المديرية المركزية للوزارة، و التي تعتمد على معايير التوجيه و الاستهلاك حسب نوع المعدات.

المؤامة الاستراتيجية ومدى ملائمتها

يتعلق الأمر بمؤشر متداخل في كل المجالات لكونه ذو وظيفة دائمة

2. مصادر المعطيات

مصدر معلومات

- مصلحة الصفقات
- قسم التخطيط والتدبير المالي والمحاسباتي
- مصلحة صيانة الممتلكات
- مصلحة التجهيزات والمعدات
- قسم الموارد البشرية وتسيير الكفاءات

4. تطبيق

يقدر متوسط تكلفة وحدة مكتبية بمبلغ 7008 درهم للسنة المالية 2017 (سواء بالنسبة للموظفين الذكور أو الإناث) في حين بلغ متوسط تكلفة وحدة مكتبية حوالي 6887 درهم بالنسبة للسنة المالية 2016

ويرجع ارتفاع تكلفة الوحدة المكتبية لسنة 2017 مقارنة مع السنة المالية التي قبلها بالأساس الى مرور عدة صفقات تهم شراء وتركيب الأجهزة المعلوماتية والطابعات لفائدة الوزارة في ارتفاع متوسط تكلفة وحدة مكتبة لهاته السنة هذا المؤشر يسمح بتقييم كفاءة الوحدة المكتبية عن طريق حساب المبلغ الإجمالي للنفقات المكتبية حسب النوع هذه التكلفة تتبع سياسة استغلال المعدات المكتبية المنجزة من طرف الإدارة المركزية للإشارة فعملية حساب هاته النسبة تخص فقط الإدارة المركزية وتستثني المصالح الخارجية التي تقوم باقتناء مستلزماتها ذاتيا عبر الميزانية المخصصة لذلك وتجدر الإشارة الى ان الادارة المركزية مجهزة كليا بالمعدات والاجهزة المعلوماتية . وبالرغم من تطور محيط العمل (زيادة الموظفين ,اقتناء برامج معلوماتية جديدة...),ألا أن هذا التطور ليس له تأثير كبير حيث أن استراتيجية تسيير الوحدة المكتبية الحالية تمكن للاستجابة لهاته التحديات.

الهدف 3.620 : تعزيز وتطوير مهارات الموارد البشرية

التعريف : تنمية كفاءات الموظفين من خلال التكوين المنظم في مرحلة محددة بهدف الاستجابة لحاجيات الإدارة

هذا المؤشر يوضح الجهود الكمي للتكوين المنجز من طرف وزارة الإسكان وسياسة المدينة في مرحلة محددة (بصفة عامة سنة واحدة) بالنسبة لمجموع موظفي الوزارة .

المؤشر 1.3.620 : أنشطة التكوين

المؤشر انجاز برامج التكوين

يوضح هذا المؤشر مجموع أعداد المشاركين في كل دورة تكوينية في عدد أيام التكوين الخاصة بالدورة التكوينية المعنية، و ذلك في إطار المخطط السنوي الذي تعتمده الوزارة في مجال التكوين المستمر لفائدة موظفيها.

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنجاز	الوحدة
		9,65	9,65	9,65	2,16	2,12	عدد الأيام

1. توضيحات منهجية

هذا المؤشر يغطي مجموع برامج التكوين المستمر المنظمة على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي ويهم تكوينات طويلة وقصير الأمد والتي استفاد منها الموظفون بجميع اصنافهم. هذا المؤشر تم احتسابه على أساس عدد المشاركين في التكوين المنظم مقارنة بمجموع اعداد الموظفين العاملين بالوزارة
 ايام التكوين / اعداد الموظفين =(عدد المشاركين مضروب على مدة التكوين) مقسوم على مجموع موظفي الوزارة

2. مصادر المعطيات

■ قسم الموارد البشرية وتنمية الكفاءات (المديريات المركزية والجهوية والإقليمية للوزارة)
مصلحة التدبير التوقعي والتكوين

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يعكس المشاكل التي تواجه تنفيذ برامج التكوين من حيث عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة للتكوين
هذا المؤشر لا يعكس نتائج ووقع برامج التكوين المستفاد منها من حيث اثر التكوين و المعارف المحصلة

4. تعليق

البرنامج التكويني لسنة 2017 غير ملائم بالنظر الى عدد ايام التكوين بالنسبة لاعداد الموظفين والتي تشكل نسبة 2.16 ايام التكوين بالنسبة لكل موظف .
من الناحية المالية ، فالغلاف المالي المخصص للتكوين برسم سنة 2018 يتوزع على الشكل التالي :

❖ 100.000.00 درهم لتغطية مصاريف برنامج التكوين حول سياسة المدينة والمزعم تنظيمه في اطار شراكة مع المعهد الوطني للتهيئة والتعمير وذلك لفائدة مسؤولي واطر الوزارة .

❖ 100.000.00 درهم لتغطية مصاريف اتفاقية الشراكة مع جامعة الأخوين بإفران من اجل تفعيل برنامج تكويني موجه الى السادة المديرين المركزيين والمديرين الجهويين والإقليميين ورؤساء الاقسام يهدف الى تعزيز وتقوية القدرات التدبيرية وتأهيل المستفيدين ويشمل هذا التكوين المواضيع المرتبطة ب :

- التواصل المؤسساتي
- التدبير المبني على النتائج
- التدبير الاستراتيجي

❖ 100.000.00 درهم لتغطية مصاريف اتفاقية الشراكة مع معهد المالية التابع لوزارة الاقتصاد والمالية لتنفيذ برنامج تكويني يتضمن 5 محاور : التدبير المالي والمحاسباتي، التواصل المؤسساتي ، التدبير الإداري الفعال ، تدبير الممتلكات واللوجستيك، سلك تكويني لفائدة رؤساء المصالح الإدارية والمالية العاملين بالمصاح الخارجية.

المؤشر 2.3.620 : نسبة ولوج الرجال و النساء لمناصب المسؤولية

السنة المرجعية	القيمة المستهدفة	2020 التوقع	2019 التوقع	2018 مشروع قانون المالية	2017 قانون المالية	2016 لإنجاز	الوحدة
2021	45	42	40	40	37	34	%

1. توضيحات منهجية

هذا المؤشر يعكس الفارق بين النساء و الرجال في الولوج لمناصب المسؤولية. يتم احتسابه كما يلي:

" عدد النساء المسؤولات/العدد الإجمالي للموظفين المسؤولين"

2. مصادر المعطيات

- مديرية الموارد البشرية و الشؤون المالية و العامة/قسم الموارد البشرية وتنمية الكفاءات

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- هذا المؤشر لا يعكس طبيعة مناصب المسؤولية التي تشغلها النساء.
- هذا المؤشر لا يعكس مدى و لوج النساء للمناصب السامية كمنصب مدير مركزي.

4. تعليق

- الفارق بين النساء و الرجال في الولوج لمناصب المسؤولية في تقلص مستمر داخل القطاع.
- تعتري إستدامة النساء في شغل مناصب المسؤولية عوائق إجتماعية و إقتصادية و ثقافية متعددة لا يمكن تجاوزها إلا في إطار إستراتيجي على مستوى السياسات العمومية.

3. الجزء الثالث : محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعران

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد	%
موظفي التنفيذ (السلام من 5 إلى 6 و السلام المطابقة)	193	19,94
موظفي الإشراف (السلام من 7 إلى 9 و السلام المطابقة)	286	29,55
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلام المطابقة)	489	50,52
المجموع	968	100

جدول 14: التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد	%
المصالح المركزية	407	42,18
المصالح اللامركزية	558	57,82
المجموع	965	100

جدول 15: التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد	%
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	55	9,8
جهة الشرق	30	5,35
جهة فاس - مكناس	70	12,48
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	102	18,18
جهة بني ملال - خنيفرة	25	4,46
جهة الدار البيضاء- سطات	98	17,47
جهة مراكش - آسفي	46	8,2
جهة درعة - تافيلالت	15	2,67
جهة سوس - ماسة	33	5,88
جهة كلميم - واد نون	15	2,67
جهة العيون -الساقية الحمراء	48	8,56
جهة الداخلة - واد الذهب	24	4,28
المجموع	561	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

جدول 16: توقع نفقات الموظفين للسنة 2018 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
992	168 043 549	النفقات الدائمة
40	3 880 037	المناصب المحذوفة
10	1 313 120	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
4	960 498	عمليات الإدماج
	0	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	11 032 575	الترقبات في الدرجة والرتبة ³ (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
0	177 469 705	نفقات الموظفين المؤداة من طرف المودية الرئيسية للرواتب (Direction de Paierie Principale)
	0	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	177 469 705	نفقات الموظفين المتوقعة

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 604 : السكنى وتأطير القطاع

مشروع 1 : تأطير القطاع

خصص مبلغ **3.100.000** درهم من الميزانية للمديريات الجهوية للسكنى وسياسة المدينة قصد تحيين نظم تتبع القطاع (نظام تتبع أئمة مواد البناء ونظام تتبع السومة الكرائية) وانجاز منوграфия الجهة

مشروع 2 : مساهمات وتحويلات

خصص غلاف مالي قدره 236000000 درهم لتمويل المشاريع المبرمجة لعام 2018 بجميع جهات المملكة، وهي كما يلي:

- المساهمة في برامج إعادة تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز وإعادة التأهيل الحضري بمبلغ 202 000 800 مليون درهم
- المساهمة في برامج متعلقة بالسكن الأيل للسقوط بمبلغ 20 000 000 مليون درهم
- المساهمة في مشاريع القضاء على مدن الصفيح بمبلغ 13 000 200 مليون درهم

مشروع 3 : دراسات عامة للسكنى

دراسات عامة للسكنى: 1500000

- افتتاحات اتفاقيات تنفيذ برنامج محاربة السكن الغير اللائق المستفيدة من دعم الدولة

مشروع 4 : الجودة والمعييرة

خصصت ميزانية تبلغ 7950000 درهم لإنجاز الست (6) دراسات التالية:

- إعداد دراسة متعلقة بالضابطة المغربية للبناء بالخرسانة المسلحة (1500000 درهم)
- إعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن (2500000 درهم)
- إعداد مرجع حول البناء المستدام (1000000 درهم)
- إعداد المشاريع القابلة للتمويل من قبل صناديق التمويل المناخي (1200000 درهم)
- إعداد مصنف التنظيمات التقنية المتعلقة بالبناء (750000 درهم)
- إعداد دليل أشغال الحفر في المجال الحضري (1000000 درهم)

مشروع 5 : الإنعاش العقاري

خصصت ميزانية قدرها 2.100.000 درهم من أجل:

- تقييم نظام تتبع أئمنة مواد البناء، ونظام تتبع السومة الكرائية ونظام تتبع تكلفة البناء مع إحداث مؤشر عام لتتبع القطاع بمبلغ 500.000 درهم.
- تحديث الميزان الاقتصادي الذي يربط قطاع الانعاش العقاري بالاقتصاد الوطني وتحديث الحساب الخاص للسكن بمبلغ 400.000 درهم.
- تأطير البناء الذاتي من قبل قسم الدراسات والتخطيط بمبلغ 800.000 درهم
- مواكبة إنشاء المرصد الوطني للعقار السكني بمبلغ 200.000 درهم
- تحديث البوابة الإلكترونية للمرصد الوطني للسكن، وذلك على المستوى الوطني والجهوي والمحلي بمبلغ 200.000 درهم.

برنامج 605 : سياسة المدينة

مشروع 1 : مساهمات وتحويلات

المساهمة في المدن الجديدة والقطاب الحضرية بمبلغ اجمالي يقدر ب 236000000 مليون درهم بجميع جهات المملكة.

مشروع 2 : دراسات

رصد غلاف مالي قدره 3500000 لتمويل:

- دراسة تحديد المجالات الترابية ذات الأولوية من منظور سياسة المدينة
- تحديث وإعادة نشر دليل سياسة المدينة
- إنجاز أطلس بخصوص مشاريع سياسة المدينة

برنامج 620 : دعم وقيادة

مشروع 1 : دعم المهام

تحميلات عقارية :

- كراء البنايات الادارية : 1.000.000 درهما : يخصص هذا الغلاف لتجديد عقد الكراء الخاص بالبنايات التي تأوي مكاتب جمعية الاعمال الاجتماعية.
- صيانة وترميم البنايات الادارية : 11.000.000 درهم
- مصاريف الامن والمراقبة والحراسة : 14.012.800 درهم : من أجل المزيد من التحكم في هذه الاعتمادات
- مصاريف التأمين على المباني الادارية : 1.700.000 درهم :

رصد هذا الغلاف يأتي لتأمين المركب الاداري الكبير الذي يأوي جل مصالح الوزارة، من المخاطر المحتملة وذلك بالتأمين على الحريق، والتأمين على محتويات المخازن والمعدات الالكترونية المسؤولة عن تخزين المعلومات وغيرها

❖ **مستحقات المواصلات اللاسلكية والماء والكهرباء: 14.960.000 درهم :**

رصدت هذه الاعتمادات لتسوية فواتير استهلاك الاتصالات والماء والكهرباء من جهة وكذا دفعات عن متأخرات السنوات الفارطة

❖ **شراء اللوازم المكتبية ولوازم العتاد التقني والمعلوماتي : 3.750.000 درهم**

❖ **الوقود :** 3.000.000 درهم / تجديد الاتفاقية مع الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك من اجل ضمان

الاستمرار في التزود بالوقود

❖ **تعويضات عن التنقل :** 14.980.000 درهم

❖ **ايواء وإطعام :** 7.800.000 درهم:

رصدت هذه الاعتمادات لتغطية مصاريف التظاهرات والملتقيات المبرمجة برسم 2019 كالمعرض الدولي للإسكان، ولقاءات الوفود الاجنبية في إطار التعاون الثنائي وتبادل التجارب خصوصا مع الدول الافريقية التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة وقعت أمام جلالة الملك.

❖ **التكوين :** 5.000.000 درهم

في إطار تأهيل الموارد البشرية، تعترم الوزارة تنظيم دورات تكوينية في عدة تخصصات مع معاهد تكوين تابعة للدولة كالمعهد الوطني للتعمير وإعداد التراب، جامعة الاخوين، او معاهد تابعة تابعة للقطاع الخاص مشهود لها بالكفاءة

❖ **الطباعة :** 2.000.000 درهم / طباعة مختلف الوثائق والدلائل والدوريات وغيرها

❖ **تنفيذ الاحكام القضائية :** 3.400.000 درهم

مشروع 2 : دعم المهام

❖ **تشبيد وتهينة البنايات الادارية :** 29.509.000 درهم

الشروع في بناء مقرين لمديريتين إقليميتين بالدار البيضاء على قطعة ارضية تابعة للوزارة تهينة المقورات الادارية المتضررة بدرجات متفاوتة للعديد من المديريات الجهوية والاقليمية وتجديد بنياتها التحتية

❖ **أثاث وعتاد :** 8.205.000 درهم

تلبية الحاجيات الملحة من عتاد خصوصا فيما يتعلق بتجديد قاعات الاجتماعات بالوزارة

❖ **اقتناء السيارات :** 4.500.000 درهم/ تم رصد هذه الاعتمادات لمواصلة تجديد اسطول الوزارة من سيارات

المصلحة مع تخفيض فاتورة الاصلاح

مشروع 3 : دراسات

دراسات معلوماتية، دراسات وانشطة التواصل، دراسات وإنجاز مخطط التواصل : 2.880.000 درهم

مشروع 4 : تعاون واتصال ونظم معلوماتية

❖ **تواصل وتعاون :** 5170000

- مشاركة و مساهمة في المنظمات الوطنية والدولية / أعمال الاتصال

❖ شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية : 4500000

- تجديد حظيرة المعلومات للوزارة

- تحيين وشراء برامج معلوماتية...

مشروع 5 : مساعدة للأعمال الإجتماعية

❖ مساعدة لفائدة الأعمال الإجتماعية : 6000000 / إعانة لفائدة الأعمال الإجتماعية للموظفين

مشروع 6 : إعانة التسيير للوكالة الوطنية للتجديد الحضري و تأهيل المباني الأيلة للسقوط

❖ إعانة التسيير للوكالة الوطنية للتجديد الحضري و تأهيل المباني الأيلة للسقوط : 1000000 / إعانة التسيير

لفائدة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الأيلة للسقوط

مشروع 7 : إعانات و تحويلات

إعانات و تحويلات : 1000000

- إعانة التجهيز لفائدة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الأيلة للسقوط

البطاقة التفصيلية للمؤشر القضاء على السكن الغير اللائق

البرنامج	السكنى وتأطير القطاع
هدف الوزارة	مكافحة السكن الغير اللائق وتحسين ظروف عيش الساكنة
الرمز	
المسؤول على المؤشر	المسؤول عن برنامج " السكنى وتأطير القطاع" هو مدير السكنى
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مديرية السكنى
وصف المؤشر	وحدة القياس
	%
مدة القياس	سنويا
	آخر القيم المعروفة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية
	عدد الأسر القاطنة بالسكن الغير الاثق- عدد الأسر المستفيدة من برامج القضاء على السكن الغير اللائق
طريقة تجميع البيانات الأساسية	المصالح الجهوية و المحلية و كذلك اللجان المحلية لتتبع برامج القضاء على السكن الغير اللائق
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	المديريات الجهوية والإقليمية لسكنى وسياسة المدينة
	مديرية السكنى - قسم تتبع و الافتحاص و التقييم
المصادقة على المؤشر	مديرية السكنى
كيفية الاحتساب	البسط: عدد الأسر التي تمت معالجة وضعيتها فعليا؛ المقام: عدد الأسر المقرر معالجة وضعيتها
طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	الوثائق والوسائل الرقمية
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل
	يمكن هذا المؤشر من قياس الجهود السنوي للقضاء على السكن غير اللائق
منحى التغير المنشود	في ارتفاع

<p>§ صعوبة تقييم مجالات إعادة الهيكلة في ظل غياب خرائط جغرافية واضحة تحدد كافة المناطق السكنية، وكذا أحياء السكن غير اللائق؛</p> <p>§ الصعوبات الكامنة في تحديد عدد الأسر التي يتعين معالجة وضعيتها سنويا، فيظل غياب برمجة قبلية مع مختلف المتدخلين المعنيين ببرامج محاربة السكن غير اللائق</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>03/11/2017</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>t. تنفيذ الية موحدة لجمع البيانات المتعلقة بمكونات السكن غير اللائق على المستوى المحلي و في الوقت المحدد</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
<p>يهم هذا المؤشر مختلف أشكال السكن غير اللائق (دورالصفوح، أحياء السكن غير القانوني والناقص التجهيز، الدور الأيلة للسقوط).</p> <p>ونظرا لصعوبة وضع برمجة سنوية دقيقة (في ظل غياب نظام معلوماتي لتوحيد قواعد البيانات مع المؤسسة المكلفة بالإنجاز) وكذلك الطابع الاستعجالي الذي تكتسيه بعض العمليات (كحالة البرامج الاستعجالية...)، فإنه يمكن تعديل هذا المؤشر خلال السنة أو على مر السنين.</p> <p>ويمكن تقييم هذا المؤشر حسب التقسيم الجغرافي (الوطني، الجهة، الإقليم، الجماعة) وبحسب طبيعة الحي (مهيكّل أو غير مهيكّل، أو في طور إعادة الهيكلة). كما أن ارتفاع هذا المؤشر نحو القيمة 1 يعطي دلالة إيجابية حول نجاعة هذا البرنامج.</p> <p>ولحساب هذا المؤشر، من الضروري تحديد سنة مرجعية (سنة أساس) يجري التقييم من خلالها بالإضافة إلى ثلاث سنوات من التنبؤات للتحقق من فعالية المؤشر بمرور الوقت.</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر العجز في السكن

البرنامج	السكنى وتأطير القطاع								
هدف الوزارة	تقليص العجز في السكن								
الرمز									
المسؤول على المؤشر	المسؤول عن برنامج " السكنى وتأطير القطاع" هو مدير السكنى								
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مديرية الانعاش العقاري								
وصف المؤشر	وحدة القياس								
	عدد								
مدة القياس	سنويا								
	آخر القيم المعروفة								
إعداد المؤشر	<table border="1"> <tr> <td>السنة</td> <td>2017</td> <td>2018</td> <td>2019</td> </tr> <tr> <td>القيمة</td> <td>400000</td> <td>350000</td> <td>300000</td> </tr> </table>	السنة	2017	2018	2019	القيمة	400000	350000	300000
	السنة	2017	2018	2019					
القيمة	400000	350000	300000						
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية								
	<p>t الأسر التي تتشارك نفس السكن في السنة tMC: الأسر القاطنة في السكن غير اللائق في السنة tMHNRT : الأسر القاطنة في السكن المههد بالانهيار في السنة : tMHMRt الأسر القاطنة بدور الصفيح في السنة : tMBt العجز السكني في السنة Dt</p>								
إعداد المؤشر	طريقة تجميع البيانات الأساسية								
	<p>(المندوبية السامية للتخطيط بالنسبة لمعطيات التساكن الاحصاء العام السكان و السكنى 2014) (الأسر التي تتشارك نفس السكن المديرات الجهوية للسكنى وسياسة المدينة و مديريةية السكنى بالنسبة لمعطيات السكن الغير الصحي ؛ □</p>								
إعداد المؤشر	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية								
	<p>المديريات الجهوية للسكنى وسياسة المدينة + مديريةية سياسة المدينة - قسم تتبع انتاج السكن - مصلحة تتبع انتاج السكن</p>								
إعداد المؤشر	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات								
	<p>قسم تتبع انعاش السكن - مصلحة تتبع انتاج السكن</p>								
إعداد المؤشر	المصادقة على المؤشر								
	<p>مديرية الانعاش العقاري</p>								
إعداد المؤشر	كيفية الاحتساب								
	<p>t الأسر التي تتشارك نفس السكن في السنة tMC: الأسر القاطنة في السكن غير اللائق في السنة tMHNRT : الأسر القاطنة في السكن المههد بالانهيار في السنة : tMHMRt الأسر القاطنة بدور الصفيح في السنة : tMBt العجز السكني في السنة Dt : مع $Dt = MBt + MHMRt + MHNRT + MCt$</p>								

	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
العجز في السكن هو مؤشر يقدر حجم الخصاص المتراكم للمساكن و يتكون من : - دور الصفيح - السكن المهدد بالانهيار - السكن الغير اللائق - المساكنة	أساليب التأويل	أساليب تأويل المؤشر
نحو الانخفاض	منحى التغيير المنشود	
صعوبة الحصول على العدد الدقيق المتبقى من دور الصفيح ؛ صعوبة الحصول على العدد الدقيق للأسر القاطنة في السكن غير اللائق ؛ صعوبة الحصول على العدد الدقيق للأسر التي تتشارك نفس المسكن ؛ صعوبة الحصول على عدد المساكن التي يجب تهديمها سنويا ؛ صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالمؤشر على المستوى الجهوي	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
03/11/2017	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
مراجعة المعطيات حول مؤشر العجز في السكن حسب توفر المعطيات الاساسية	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
	هذا المؤشر يتم احتسابه على الصعيد الوطني	تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر انتاج السكن الاجتماعي

البرنامج	السكنى وتأطير القطاع
هدف الوزارة	تنويع عرض السكن
الرمز	
المسؤول على المؤشر	المسؤول عن برنامج " السكنى وتأطير القطاع" هو مدير السكنى
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مديرية السكنى
وصف المؤشر	وحدة القياس
	%
مدة القياس	سنويا
	آخر القيم المعروفة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية
	الوحدات السكنية المنجزة - عدد الوحدات التي تشكل الاحتياج المفروض الاستجابة له
إعداد المؤشر	طريقة تجميع البيانات الأساسية
	الدراسات المنجزة من طرف الوزارة - قاعدة المعطيات الخاصة بتسيير برامج السكن الاجتماعي - المديرية و المنوبيات الجهوية للوزارة - الشركات الجهوية التابعة للعمران
إعداد المؤشر	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
	مديرية السكنى- قسم النهوض بالبرامج السكنية
إعداد المؤشر	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
	قسم النهوض بالبرامج السكنية
إعداد المؤشر	المصادقة على المؤشر
	مديرية السكنى
إعداد المؤشر	كيفية الاحتساب
	البسط: عدد الوحدات السكنية المنجزة فعليا المقام : الاحتياجات السنوية
إعداد المؤشر	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
	الوثائق و الوسائل الرقمية
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل
	منحى التغير المنشود
إعداد المؤشر	درجة استجابة الانتاج للاحتياجات الحقيقية
	قيمة المؤشر تميل نحو 1

<p>هذا المؤشر هو رهين ب: برمجة وتخطيط المنعشين العقاريين الخواص؛ الإجراءات من أجل مواكبة المنتج (تحفيزات جبائية وعمرانية، تعبئة العقار العمومي، ...)</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>03/11/2017</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>تطعيم قاعده التسيير الخاصة بالسكن الاجتماعي من قبا مختلف الشركاء - اعاده صياغة و تحيين قاعده المعطيات من خلال اضافة معلومات جديدة</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
<p>§ يتم تقييم هذا المؤشر على المستوى الوطني والذي يهم منتوجي السكن الاجتماعي () 250 ألف درهم و140 ألف درهم).</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر المعايير

السكنى وتاطير القطاع		البرنامج	
تحسين نوعية البناء من خلال تعزيز الترسانة الفنية والتنظيمية، وكذلك تطوير قدرات القدرة التنافسية للشركات العاملة في القطاع العقاري المغربي		هدف الوزارة	
		الرمز	
المسؤول عن برنامج " السكنى وتاطير القطاع" هو مدير السكنى		المسؤول على المؤشر	
مديرية الجودة والشؤون التقنية - مصلحة المعايير و المطابقة و النهوض بالجودة		المصلحة المستخدمة للمؤشر	
عدد	وحدة القياس	وصف المؤشر	
سنويا	مدة القياس		
آخر القيم المعروفة		إعداد المؤشر	
2019	2018		2017
50	40	40	القيمة
عدد المعايير • اللجن التقنية للمعايرة •		طبيعة المعطيات الأساسية	
عدد المعايير - فهرس المعايير المغربية		طريقة تجميع البيانات الأساسية	
مصلحة المعايير و المطابقة و النهوض بالجودة المعهد المغربي للتقييس		المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
مصلحة المعايير و المطابقة و النهوض بالجودة المعهد المغربي للتقييس		المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
مديرية الجودة والشؤون التقنية		المصادقة على المؤشر	
عدد المعايير		كيفية الاحتساب	
فهرس المعايير المغربية		طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
		أساليب التأويل	
تصاعدي		منحى التغير المنشود	
يعتمد هذا المؤشر على:		الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
عدد المعايير المنتجة			
03/11/2017		تاريخ تسليم المؤشر	
تحسيس وإشراك المزيد من مهنيي قطاع البناء في أعمال اللجان التقنية للمعايرة		مخطط وضع أو تحسين المؤشر	
		تعليق	

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد المقاولات المصنفة والمرتبة في قطاع الإسكان

البرنامج		السكنى وتأطير القطاع	
هدف الوزارة		تحسين نوعية البناء من خلال تعزيز الترسانة الفنية والتنظيمية، وكذلك تطوير قدرات القدرة التنافسية للشركات العاملة في القطاع العقاري المغربي	
الرمز			
المسؤول على المؤشر		المسؤول عن برنامج " السكنى وتأطير القطاع" هو مدير السكنى	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		...مجموعة العمران؛ المقاولات العاملة في قطاع البناء	
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد	
	مدة القياس	سنويا	
آخر القيم المعروفة	السنة		2019
	القيمة		250
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	عدد الشهادات المسلمة •	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	لائحة المقاولات المصنفة والمرتبة المنشورة بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للوزارة •	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة العلاقات مع المتدخلين والنهوض بحرف البناء •	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة العلاقات مع المتدخلين والنهوض بحرف البناء •	
	المصادقة على المؤشر	اللجنة المكلفة المكونة من : مديرية الجودة والشؤون التقنية؛ الفدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية؛ وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛ وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك و الماء - وزارة الداخلية؛ وزارة الاقتصاد والمالية •	
	كيفية الاحتساب	حساب يدوي	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	ارشيف المحاضر ونسخ الشواهد المقدمة	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	تزايد عدد المقاولات المصنفة : تطور المقاولات المتدخلة في قطاع البناء	
	منحى التغير المنشود	في ارتفاع	

<p>يعتمد هذا المؤشر على:</p> <p>عدد المقاولات المصنفة والمرتبة في قطاع الإسكان.</p> <p>العدد الإجمالي للمقاولات العاملة في قطاع الإسكان.</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>03/11/2017</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>تحسيس مهنيي البناء و الأشغال العمومية والامرين بالصراف بأهمية انخراطهم في عملية التصنيف والترتيب</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر المعامل المالي				
سياسة المدينة				البرنامج
مرافقة المدن والمراكز الحضرية الجديدة				هدف الوزارة
				الرمز
المسؤول عن برنامج "سياسة المدينة" هو مدير سياسة المدينة				المسؤول على المؤشر
(... وزارة اعداد التراب الوطني التعمير و السكنى و سياسة المدينة - الشركاء (السلطات المحلية- مختلف الوزارات) - الفاعلين (مجموعة تهيئة العمران و الفروع التابعة لها - وكالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية				المصلحة المستخدمة للمؤشر
وحدة القياس		درهم		وصف المؤشر
مدة القياس		سنويا		
آخر القيم المعروفة				
السنة	2017	2018	2019	
القيمة	11500000	2400000	2600000	
التكلفة الإجمالية للبرامج التعاقدية - المساهمة المالية للوزارة -				إعداد المؤشر
طبيعة المعطيات الأساسية				طريقة تجميع البيانات الأساسية
جمع البيانات من اتفاقيات الشراكة الموقعة / أو المؤشر عليها و أيضا اتفاقيات التمويل المؤشر عليها				
مصلحة تتبع و تقييم المشاريع - قسم المشاريع و التعاقد				المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
مصلحة تتبع و تقييم المشاريع - قسم المشاريع و التعاقد				المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
مديرية سياسة المدينة				المصادقة على المؤشر
(المعامل المالي = (الكلفة الإجمالية للمشاريع - المساهمة المالية للوزارة) / (المساهمة المالية للوزارة				كيفية الاحتساب
الوثائق و الوسائل الرقمية				طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
كلما ارتفعت قيمة مؤشر "المعامل المالي"، زاد مستوى إشراك الفاعلين في تمويل مشاريع سياسة المدينة □				أساليب التأويل
في انخفاض				منحى التغيير المنشود
بشكل عام، يلخص مؤشر "المعامل المالي" مدى إشراك الفاعلين في تمويل مشاريع سياسة المدينة غير أن قيمته تتغير حسب حجم ومستوى التدخل.				الحدود و نقاط الضعف المعروفة

03/11/2017	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو
(يمكن تحديد القيمة المستهدفة لتأثير المعامل المالي وفقا لحجم ومستوى التدخل (المدينة، القطب الحضاري الجديد، الحي، المركز الناشئ)	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	تحسين المؤشر
<p>كل درهم تستثمرها لوزارة في إطار مشروع سياسة المدينة يستلزم مساهمة مالية من الشركاء بحجم قيمة مؤشر "المعامل المالي".</p> <p>في بعض الحالات، تهم اتفاقية التمويل المؤشر عليها تعبئة المساهمة المالية للوزارة فقط، بحيث أن تكلفة المشروع تساوي المساهمة المالية للوزارة. في هذه الحالة يتم الأخذ بعين الإعتبار التكلفة المدرجة في اتفاقية الشراكة، إن وجدت، لحساب قيمة مؤشر "المعامل المالي".</p> <p>مكن إدماج أربعة مشاريع قدمت أمام أنظار جلالة الملك محمد السادس بشأن إقليم القنيطرة من الرفع بشكل ملحوظ من قيمة المعامل المالي لسنة 2017، حيث بلغت الكلفة الإجمالية لهاته المشاريع 7415 مليون درهم ومساهمة مالية للوزارة قدرها 260 مليون درهم</p>		تعليق

<p>مؤشر إنجاز مشاريع سياسة المدينة يخص بشكل حصري مستوى إنجاز مجالات التدخل المدرجة في المشروع و الممولة من طرف الوزارة ولا يشمل تلك التي يمولها الشركاء الآخرون؛</p> <p>كما ان صرف المساهمة المالية للوزارة في سياق مشروع سياسة المدينة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوتيرة الفعلية لتنفيذ المشاريع المخططة وقدرة صاحب المشروع المفوض على الوفاء بالتزاماته.</p> <p>مؤشر إنجاز مشاريع سياسة المدينة لسنة 2017 يأخذ بعين الإعتبار طلبات صرف المساهمة المالية للوزارة التي سيتم الإستجابة لها إلى حدود نهاية السنة.</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>03/11/2017</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>. قياس المؤشر بالنسبة لجميع محاور التدخل لمشاريع سياسة المدينة رهين بمدى توفر المعلومات اللازمة</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر نجاعة تدبير الموارد البشرية

البرنامج	دعم وقيادة
هدف الوزارة	تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية
الرمز	
المسؤول على المؤشر	المسؤول عن برنامج " الدعم والقيادة " هو مدير الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه.
المصلحة المستخدمة للمؤشر	(وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة (+وزارة الاقتصاد و المالية
وصف المؤشر	وحدة القياس
	مدة القياس
آخر القيم المعروفة	%
	سنوية
إعداد المؤشر	السنة
	القيمة
طبيعة المعطيات الأساسية	2019
	2018
طريقة تجميع البيانات الأساسية	2017
	8,42%
المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	8,59%
	8,26%
المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	القيمة
	مديرية الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه
أساليب تأويل المؤشر	عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية/مجموع الموظفين
	جذاذات و نسخ
منحى التغيير المنشود	يشير المؤشر على متوسط عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية العدد الإجمالي للموظفين
	الانخفاض
الحدود و نقاط الضعف المعروفة	صعوبات تقويم الأعداد الإجمالية للموظفين إن على المستوى المركزي و الجهوي

03/11/2017	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو
تحسين تجميع المعطيات عبر اعتماد نظام الي لتدبير الموارد البشرية	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	تحسين المؤشر
<p>منحى التغيير المنشود بالنسبة للمؤشر هو الانخفاض أخذ بعين الاعتبار الاختيار الاستراتيجي لسياسة تدبير الرأسمال البشري على مستوى القطاع و التي تروم ترشيد تدبير الموارد البشرية و مواصلة تدعيم المهنية و الحرفية في إنجاز البرامج التقنية .</p> <p>هذا المؤشر يمكن من تقويم عدد الموظفين المسؤولين و المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الإجمالي للموظفين.</p>		تعليق

<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p> <p>حدود المؤشر</p> <p>بدون</p>		
<p>03/11/2017</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>تحسين جرد المعطيات مؤشر مستقر على مدى الثلاث السنوات القادمة المتعلقة بتحسين تدبير المكتبيات عقلنة تدبير المكتبيات</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
<p>تقدير متوسط تكلفة وحدة مكتبية بمبلغ 7008 درهم للسنة المالية 2017 (سواء بالنسبة للموظفين الذكور أو الإناث) في حين بلغ متوسط تكلفة وحدة مكتبية حوالي 6887 درهم بالنسبة للسنة المالية 2016</p> <p>ويرجع ارتفاع تكلفة الوحدة المكتبية لسنة 2017 مقارنة مع السنة المالية التي قبلها بالأساس الى مرور عدة صفحات تهم شراء وتركيب الأجهزة المعلوماتية والطابعات لفائدة الوزارة في ارتفاع متوسط تكلفة وحدة مكتبة لهاته السنة</p> <p>هذا المؤشر يسمح بتقييم كفاءة الوحدة المكتبية عن طريق حساب المبلغ الإجمالي للنفقات المكتبية حسب النوع</p> <p>هذه التكلفة تتبع سياسة استغلال المعدات المكتبية المنجزة من طرف الإدارة المركزية للإشارة لعملية حساب هاته النسبة تخص فقط الإدارة المركزية وتستثني المصالح الخارجية التي تقوم باقتناء مستلزماتها ذاتيا عبر الميزانية المخصصة لذلك</p> <p>وتجدر الإشارة الى ان الادارة المركزية مجهزة كلياً بالمعدات والاجهزة المعلوماتية .</p> <p>وبالرغم من تطور محيط العمل (زيادة الموظفين ,اقتناء برامج معلوماتية جديدة...)، إلا أن هذا التطور ليس له تأثير كبير حيث أن استراتيجية تسيير الوحدة المكتبية الحالية تمكن للاستجابة لهاته التحديات.</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر أنشطة التكوين

البرنامج	دعم وقيادة							
هدف الوزارة	تعزيز وتطوير مهارات الموارد البشرية							
الرمز								
المسؤول على المؤشر	المسؤول عن برنامج " الدعم والقيادة " هو مدير الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه.							
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة التدبير التوعوي والتكوين							
وصف المؤشر	وحدة القياس							
	عدد الأيام							
وصف المؤشر	مدة القياس							
	سنوية							
وصف المؤشر	آخر القيم المعروفة							
	<table border="1"> <tr> <td>السنة</td> <td>2017</td> <td>2018</td> <td>2019</td> </tr> <tr> <td>القيمة</td> <td>2,16</td> <td>9,65</td> <td>9,65</td> </tr> </table>	السنة	2017	2018	2019	القيمة	2,16	9,65
السنة	2017	2018	2019					
القيمة	2,16	9,65	9,65					
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية							
	اعداد المستفيدين من التكوين مجموع ايام التكوين مجموع اطر واعوان الوزارة							
	طريقة تجميع البيانات الأساسية							
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية							
	قسم الموارد البشرية وتنمية الكفاءات							
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات							
	قسم الموارد البشرية وتنمية الكفاءات مصلحة التدبير التوعوي والتكوين							
	المصادقة على المؤشر							
مديرية الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه								
أساليب تأويل المؤشر	كيفية الاحتساب							
	عدد ايام التكوين لكل موظف=(عدد المشاركين مضروب على مدة التكوين) مقسوم على مجموع موظفي الوزارة							
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق							
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل							
	منحى التغير المنشود							
	في ارتفاع							

<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p> <p>هذا المؤشر لا يعكس المشاكل التي تواجه تنفيذ برامج التكوين من حيث عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة للتكوين</p> <p>هذا المؤشر لا يعكس نتائج ووقع برامج التكوين المستفاد منها من حيث اتر التكوين و المعارف المحصلة</p>		
<p>03/11/2017</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>ادراج التكوين المستمر في عقد البرنامج</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
<p>البرنامج التكويني لسنة 2017 غير ملائم بالنظر الى عدد ايام التكوين بالنسبة لاعداد الموظفين والتي تشكل نسبة 2.16 ايام التكوين بالنسبة لكل موظف .</p> <p>من الناحية المالية ، فالغلاف المالي المخصص للتكوين برسم سنة 2018 يتوزع على الشكل التالي :</p> <p>- 100.000.00 درهم لتغطية مصاريف برنامج التكوين حول سياسة المدينة والمزمع تنظيمه في اطار شراكة مع المعهد الوطني للتهيئة والتعمير وذلك لفائدة مسؤولي واطر الوزارة .</p> <p>- 100.000.00 درهم لتغطية مصاريف اتفاقية الشراكة مع جامعة الأخوين بإفران من اجل تفعيل برنامج تكويني موجه الى السادة المديرين المركزيين والمديرين الجهويين والإقليميين ورؤساء الاقسام يهدف الى تعزيز وتقوية القدرات التدبيرية وتأهيل المستفيدين ويشمل هذا التكوين المواضيع المرتبطة ب :</p> <p>التواصل المؤسسي</p> <p>التدبير المبني على النتائج</p> <p>التدبير الاستراتيجي</p> <p>100.000.00 درهم لتغطيه مصاريف اتفاقية الشراكة مع معهد المالية التابع لوزارة الاقتصاد والمالية لتنفيذ برنامج تكويني يتضمن 5 محاور : التدبير المالي والمحاسباتي، التواصل المؤسسي ، التدبير الإداري الفعال ، تدبير الممتلكات واللوجستيك، سلك تكويني لفائدة رؤساء المصالح الإدارية والمالية العاملين بالمصاح الخارجية.</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر نسبة ولوج الرجال و النساء لمناصب المسؤولية

البرنامج	دعم وقيادة								
هدف الوزارة	تعزيز وتطوير مهارات الموارد البشرية								
الرمز									
المسؤول على المؤشر	المسؤول عن برنامج " الدعم والقيادة " هو مدير الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه.								
المصلحة المستخدمة للمؤشر	(وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة (+وزارة الاقتصاد و المالية								
وصف المؤشر	وحدة القياس								
	مدة القياس								
	آخر القيم المعروفة								
	% سنوية								
	<table border="1"> <tr> <td>السنة</td> <td>2017</td> <td>2018</td> <td>2019</td> </tr> <tr> <td>القيمة</td> <td>37</td> <td>40</td> <td>40</td> </tr> </table>	السنة	2017	2018	2019	القيمة	37	40	40
السنة	2017	2018	2019						
القيمة	37	40	40						
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية								
	طريقة تجميع البيانات الأساسية								
	تجميع المعطيات المتوفرة انطلاقا من التوزيع الترابي للموظفين عبر جذاذة "اكسيل								
	قسم الموارد البشرية وتنمية الكفاءات مصلحة تدبير الموارد البشرية								
	قسم الموارد البشرية وتنمية الكفاءات مصلحة تدبير الموارد البشرية								
	المصادقة على المؤشر								
	مديرية الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه								
	كيفية الاحتساب								
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات								
	تحسبا للتدقيق								
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل								
	منحى التغيير المنشود								
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة								
	- هذا المؤشر لا يعكس طبيعة مناصب المسؤولية التي تشغلها النساء.								
	- هذا المؤشر لا يعكس مدى ولوج النساء للمناصب السامية كمنصب مدير مركزي.								
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر								
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر								

تعليق	
	1. الفارق بين النساء و الرجال في الولوج لمناصب المسؤولية في تقلص مستمر داخل القطاع.
	2. تعتري إستدامة النساء في شغل مناصب المسؤولية عوائق إجتماعية و إقتصادية و ثقافية متعددة لا يمكن تجاوزها إلا في إطار إستراتيجي على مستوى السياسات العمومية.